



الدورة الانتخابية الخامسة
السنة التشريعية الرابعة
الفصل التشريعي الثاني

الجلسة رقم (٢)
الأربعاء (١٦/تموز/٢٠٢٥) م
م/ محضر الجلسة

عدد الحضور: (١٧٢).

بدأت الجلسة الساعة (٣:١٠) ظهراً.

- السيد محسن المندلاوي (النائب الأول لرئيس مجلس النواب):-

بسم الله الرحمن الرحيم

نيابةً عن الشعب نفتتح أعمال الجلسة الثانية، الدورة النيابية الخامسة، السنة التشريعية الرابعة، الفصل التشريعي الثاني.
خير ما نفتتح به الجلسة تلاوة آيات من القرآن الكريم.

- السيد همام عدنان (موظف):-

يتلو آيات من القرآن الكريم.

- السيد محسن المندلاوي (النائب الأول لرئيس مجلس النواب):-

السيدات والسادة النواب هناك (١٢٩) توقيع على إضافة فقرة على جدول الأعمال لهذا اليوم قراءة مشروع قانون هيئة الحشد الشعبي القراءة الثانية والتصويت على إضافته على جدول الأعمال تصويت.

(تم التصويت بالموافقة).

التصويت على رئيس مجلس الخدمة إضافة على جدول الأعمال.

(تم التصويت بالموافقة).

*الفقرة الأولى: مقترح قانون التعديل الأول لقانون أسس تعديل الشهادات والدرجات العلمية والعربية والأجنبية رقم (٢٠) لسنة ٢٠٢٠. (لجنة التعليم العالي والبحث العلمي).

- النائب عادل حاشوش جابر الركابي:-

يقرأ مقترح قانون التعديل الأول لقانون أسس تعديل الشهادات والدرجات العلمية والعربية والأجنبية رقم (٢٠) لسنة ٢٠٢٠.

- السيد محسن المندلاوي (النائب الأول لرئيس مجلس النواب):-

تأجيل التصويت على القانون لعدم وجود نصاب.

*الفقرة سابعاً: تقرير ومناقشة تعديل قانون الحشد الشعبي.

- النائب كريم عليوي جاهوش الصكر:-

يقرأ تقرير مشروع قانون هيئة الحشد الشعبي.

- النائب محمد رسول داخل الرميثي:-

يكمل قراءة تقرير مشروع قانون هيئة الحشد الشعبي.

- النائب وعد محمود احمد القدو:-

يكمل قراءة تقرير مشروع قانون هيئة الحشد الشعبي.

- النائب حيدر حامد صبار المحياوي:-

يكمل قراءة تقرير مشروع قانون هيئة الحشد الشعبي.

- النائب عبد الامير نجم عبد الله المياحي:-

يكمل قراءة تقرير مشروع قانون هيئة الحشد الشعبي.

- النائب سعود سعدون علي الساعدي:-

يكمل قراءة تقرير مشروع قانون هيئة الحشد الشعبي.

- النائب مرتضى علي حمود الساعدي:-

يكمل قراءة تقرير مشروع قانون هيئة الحشد الشعبي.

- النائبة سعاد جبار محمد علي النجفي:-

تقرأ الأسباب الموجبة لمشروع قانون هيئة الحشد الشعبي.

- النائب صلاح مهدي سلمان التميمي:-

اليوم نرى حالة فريدة وجود قوانين مهمة مثل قانون التربية والتعليم العالي وقانون الصحة وقانون هيئة الحشد الشعبي واتفاقات دولية، ونستغرب من كتل سياسية ونواب صدعوا رؤوسنا بالأعلام مطالبة بالحقوق واليوم لا يحضر إلى مجلس النواب، هذه الأعمال المهمة كل الشعب العراقي ينتظرها وبألمس الحاجة لها هذا نابع عن شيء أن يوجد شيء خفي ومدرّوس ولتعطيل الإرادة الحقيقية لتفعيل هذه القوانين لخدمة الشعب العراقي، نتمنى أن تكون هذه الأمور بها كشف ومكاشفة أمام الشعب العراقي ومنهم النواب الحاضرين ومن الكتل الحاضرة، ومن الذي تغيب عن مجلس النواب والشعب يطلع على حقائق ملموسة وليس يكذب في الأعلام فقط.

- النائبة ضحى رضا هاشم علوان القصير:-

أنا أطلب من جنابكم أولاً أن يتم الإعلان عن الكتل السياسية وليس على النواب الذي نسحب من هذه الجلسة المصيرية هذه الجلسة اليوم يوجد به غياب لمكون دون مكون آخر بالأمس القريب عندما حصل فتوة جهاد ومن ذهبوا أبناء الحشد الشعبي حتى يلبون هذه الفتوة كانت أماننا.

- السيد محسن المندلاوي(النائب الأول لرئيس مجلس النواب):-

من الإخوان الموجودين ليس الكل ولا تشمل الكل يوجد نواب نضع أسماءهم بالأعلام.

- النائبة ضحى رضا هاشم القصير:-

بالأمس القريب كانت الفتوى عندما لبينا الفتوى وكانت مناطقنا آمنة جداً لا يوجد عندنا مشكلة لكن ذهبنا حتى نحرر أماكن حصل به اعتداء من قبل قوات داعشية غاشمة اليوم أبين الحشد الذي ذهب دمه هو أبين الجنوب وأبين الشمال وأبين الوسط كانت وضعية مستقرة لذلك أنا أعتقد أولاً نطالب هيئة الرئاسة بضرورة الإعلان عن الأسماء التي تغيبت عمداً عن هذه الجلسة لإقرار هذا القانون المهم، الموضوع حتى ولو كانت بعض المكونات البعض منهم حاضرين لكن الواقع أن انسحاب لمكون واضح دون مكون آخر هذه ملاحظة مهمة جداً يجب أن تثبت، اعتقد دماء العراقيين ودماء شهداء الحشد بالتحديد تحتاج إلى وقفة من أعضاء مجلس النواب، وجنابك السيد الرئيس تتحمل مسؤولية كبير وجود هنا ربما يعرضنا نحن إلى الخطر على اعتبار يوجد هناك جهة سياسية كامل انسحبت عمداً أرجو أن يتم الإعلان عنها.

- النائبة دنيا عبد الجبار علي جبر الشمري:-

نهني الحشد الشعبي اليوم الحشد الشعبي المقدس الذي يعد ركن أساسي من أركان قوة الأمن الداخلي في المجتمع العراقي الذي ضحى بدمه، ووفاءً لدماء الشهداء التي قدمت من قبل الحشد الشعبي اليوم تمت قراءة هذا المشروع قراءة ثانية ونتمنى من جميع أعضاء لجنة الأمن والدفاع التأكيد على حقوق الشهداء وفاءً لذويهم ووفاءً لدمائهم التي أسيلت على هذه الأرض دفاعاً عن شرف العراقيين وأرضها ومياهاها.

- النائبة سوزان منصور كرم علي الدلوي:-

السيدات والسادة النواب الشرفاء أنتم كنتم دائماً مدافعين حقيقيين عن حقوق الشعب وقضاة عادلين اليوم نطلب منكم أن تكونوا مدافعين هم قضاة عادلين، بما أن خانقين من المناطق التي تابعة للمادة (١٤٠) يعني أكثر من نصف من أهلي خانقين يستلمون رواتبهم من الإقليم أصبح عليهم ثلاثة أشهر لم يستلموا أي راتب ووزير الكهرباء يقول أي بيت لا يدفع جباية يقطع عنه الكهرباء، يعني مشكلة الرواتب وصلت للماء والكهرباء أنا أقول للمعالي الوزير لا يوجد عندهم أن يدفعون يقول معقولة المواطن لا يوجد عند خمسين ألف وتم أعفاء مدير قطاع خانقين لانه لا يقطع الكهرباء على الناس لم يأخذ دور شمر أبين الجوشن بكفاءة، تقبلون بهذا أن المواطن بهذا الحر يقطع عن الكهرباء أصبح عليهم ثلاثة أشهر مقطوع عن الراتب يقول بما أن لا يوجد عندنا نقود يدفع الجبايات يقطع عن الكهرباء أنتم تقبلون هذا الوضع.

- النائب حبيب هاشم عبد علي الدليمي:-

نحن ككتلة صادقون نطالب رئيس مجلس الوزراء بأرسال قانون الخدمة والتقاعد إلى البرلمان بأسرع وقت من أجل التصويت عليه، لما في فائدة ووفاء لهذه المؤمنة التي ضحت وما زاله تضحي والتأخير وبقاء قانون الخدمة والتقاعد في أروقت مجلس الوزراء يعتبر إهانة وتأخير إلى حقوق الحشد الشعبي لذلك نطلب الإسراع في إرسال هذا القانون المهم.

- النائب محمد كريم عبد الحسين البلداوي:-

الحقيقة الأولى نراها اليوم أن نقدم كل الإمكانيات إلى هيئة الحشد الشعبي ومجاهدي أنهم قدموا أرواحهم ودمائهم لهذا الوطن ولبوا نداء المرجعية الشريفة ونداء الوطن حيث عز على الآخرين أن يستجيبوا لنداء الوطن، بعض الملاحظات التي يمكن أن نطرحها على القانون الملاحظة الأولى أن هذا القانون وما في من هيكلية ومن شخوص وما ذكر من رتب ومناصب بحاجة ماسة إلى تشريع قانون الخدمة والتقاعد لمنتسبي هيئة الحشد الشعبي المقدس، وهذا ما ورد بنص التعديل الذي أقرته اللجنة والأمر ضروري بإقرار هذا القانون كونه يمثل أساس في حفظ حقوق المجاهدين من أبناء الحشد المقدس، القضية الثانية لم يتطرق له القانون إلى الآليات والضوابط والإمكانيات التي تدعم هذه الهيئة ومؤسساتها من حيث التسليح والتجهيز ووضع موازنة خاصة له، ثلاثة لحفظ حقوق منتسبي الهيئة ضمن هذه الهيكلية وتوزيعها ضمن المناصب والرتب والإمكانيات وتوفير المقدرات المادية والمعنوية له، في ما يتعلق أيضاً بالبنى التحتية ووسائل الدعم بما يتعلق من شركات ومؤسسات ومديريات يتبع له كذلك في ما ورد في مادة (٤) من القانون من صلاحيات رئيس الهيئة يذكر أن مسؤوليات وصلاحيات وفق القانون والأنظمة تطبق على العسكريين في حين ذكر أن هناك كوادر مدنية من سوف يطبق عليهم هذه الصلاحيات، كذلك في ما يتعلق بالرتب العسكرية وتسلسل هذه الرتب وتدرجها ومنصبها، نؤكد على ضرورة أن تفتح رئاسة المجلس النواب رئاسة مجلس الوزراء لغرض إرسال قانون الخدمة والتقاعد لمنتسبي هيئة الحشد الشعبي.

- النائب علاء صباح مرعي الحيدري:-

حقيقة الامر هذا منجز آخر يضاف إلى مجلس النواب بالقراءة الثانية لمشروع قانون هيئة الحشد الشعبي لكن من المؤسف أن نرى بعض الكتل السياسية تنسحب واليوم الحشد الشعبي هو حشد العراق اليوم موجود الكردي والسني والشيوعي والتركمانى واليزيدي والشبكي كل هذه الفئات موجود في الحشد الشعبي الذي نستغرب اليوم أقل الوفاء لدماء الشهداء وأقل الوفاء لشهيدنا العزيز الشهيد القائد أبو مهدي المهندس اليوم المفروض أن القاعة مكملة النصاب ويمكن أن نذهب إلى التصويت، كذلك نطالب الحكومة العراقية ومجلس الوزراء والسيد رئيس الوزراء بالإسراع بأرسال قانون مجاهدي هيئة الحشد الشعبي للتصويت عليه، السيد الرئيس نطالبكم شخصياً كسيد محسن المندلاوي نطالب جنابكم بالمضي بإقرار القوانين المهمة التي لها مساس بحياة المواطن العراقي ومساس بأمن العراق اليوم الحشد الشعبي العضد والسند القوي لقوات الأمن ليس من المعقول اليوم نحن نترك الجبهة أمام هذه التحديات وأمام هذه الغول الصهيوني الأمريكي بالمنطقة وتظهر تصريحات من هنا وهناك بتهديد أمن العراق والمطالبة بحكومة ما يسمى حكومة الطوارئ وما شابه ذلك، اليوم بوجود الحشد الشعبي وقواتنا الأمنية أكيد العراق قوي وبالتالي نحن نطالب الحقيقة كل زملائنا السادة النواب من جميع الكتل أن المضيء بالتصويت على قانون مجاهدي الحشد الشعبي وكذلك قانون الحشد الشعبي.

- النائب فالح حسن جاسم الخزعلي:-

الشكر الى لجنة الأمن والدفاع، هذا القانون سبق وأن شرعناه في الدورة السابقة قانون رقم (٤٠) لسنة ٢٠١٦ والتعديل عليه واقعاً هو يعزز هذا القانون، هذا القانون عندما نصوت عليه هو تمشين وتكريم الى الفتوى وصاحب الفتوى للمرجعية والحشد الشعبي، الحشد قدم أكثر من (١١) ألف شهيد و (٣٠) ألف جريح، انجازات وانتصارات في الميدان وعلى رأسهم الشهداء القادة، الشهيد أبو مهدي المهندس، الشهيد قاسم سليمانى ونحن بذكرى استشهاد الشهداء مثل منتظر المحمداوي و أبو حبيب السكيني ومن بمقامهم والشهداء في هذه القوافل اليوم أرواحهم الملوكوتيه تنتظر اليوم الى ممثلو الشعب العراقي ما الذي يقدمونه الى أبناء الشعب وخاصة الى هذا القانون المهم، نحتاج في هذا القانون بما أنه قانون هيكلية الى أصناف مهمة أن تدخل في

الدفاع الوطني بالطائرات المسيرة، بالصواريخ البالستية، بالدفاعات الجوية، من المهم الحاضرين في هذا القانون الذين حضروا والذين خرجوا أن تذكر.

- النائب عامر عبد الجبار اسماعيل عرب:-

أنا اتكلم عن موضوع مهم جداً يخص (١٩٤) نائب، أنا حقيقةً خدمتي في الدولة العراقية (٣٥) سنة ومتدرج وظيفياً من معاون مهندس الى رئيس مهندسين أقدم وحصلت على درجة الخبير بأمر وزاري، وعملت بأربع شركات عالمية وعملت بأكثر وزرت أكثر من (١٠٠) ميناء بالعالم وخبرتي كبيرة في هذا الجانب، يظهر زميلي الأستاذ (باسم خشان) يتهم عليه في قناة السومرية، وهذا يبين كلامي خاطئ وهو يشرح على الخريطة البحرية، هل هو اختصاصه خريطة بحرية ويشرح عليها، وتهم عليه وذكر وقال عني كلام لم أقوله وذكر أشياء فسرّها على مزاجه وجميع معلوماته كانت خاطئة، اذا كانت هو غايته يحتاج أن يفهم الحقيقة، زملائي حتى في الكافتيريا عندما أشرح لهم أرسم لهم خارطة و أشرح، يعني يظهر في الاعلام هل هو الهدف تسقيط؟ هو من حقه يطرح رأيه بمزاجه، لماذا يذكر أسمى بالقناة ويبدأ يشرح على الخارطة ويرتدي الزي العربي ويشرح على الخارطة و هو لا مختص ولا يعرف الخارطة البحرية و يؤشر بيديه يمين ويسار ويعطي حدود للكويت و حقوق للكويت، هذا حقيقةً سيادة الرئيس انا أطلب إحالة زميلنا الاستاذ (باسم خشان) الى لجنة السلوك النيابي و اطلب عقد ورشة الى زملائي النواب حتى يشرح الموضوع على الخرائط بشكل مفصل.

- النائب مرتضى علي حمود الساعدي:-

الشكر والتقدير لجنابك سيادة الرئيس لهذه المساحة بإضافة فقرة قانون الحشد الشعبي لهذا اليوم، شكر وتقدير مجدداً لهذا الموقف النبيل والبطولي يحسب لك، سيادة الرئيس الفقرة الأولى فيما يخص قضية حقوق المجاهدين الحشد الشعبي، صح نحن اليوم قرأنا هيكلية للقراءة الثانية لكن تبقى النقطة المهمة والأساسية هي حقوق المجاهدين أبناء الحشد الشعبي وهذا ممكن أن يكون بعد القراءة تضاف هذه الفقرات، السيد رئيس لجنة الأمن والدفاع يتم اضافة الفقرة وهذه أيضاً موجودة مقدمة من اللجنة القانونية سابقاً وكذلك أغلب الطلبات التي استلمت من قبل أخواننا النواب أنه نضيف فقرة حقوق أبناء الحشد الشعبي التي تخص التقاعدية وغيرها من الامور الادارية والفنية، النقطة الثانية سيادة الرئيس النواب الذين لم يكن لهم موقف اتجاه أبناء الحشد الشعبي واتجاه الشهداء وقضيتهم وحقوقهم و وجودهم الذين اليوم خرجوا من القاعة لم يكن لهم أيا احترام وأي تقدير لقانون الحشد الشعبي في نفس الوقت لا قيمة لهم ولا احترام اتجاه أبناء الحشد الشعبي و لا نعترف فيهم على الاطلاق.

- النائب عبد الامير نجم عبد الله المياحي:-

شكراً السيد الرئيس والشكر موصول الى أعضاء لجنة الأمن والدفاع وشكراً لجميع السيدات والسادة الذين صوتوا على اضافة هذه الفقرة فقرة الحشد الشعبي هيكلية الحشد الشعبي، توجد مادة أو فقرة أو اثنين لرأي مجلس الدولة، لا يؤيد المجلس استخدام اكااديمية خاصة بالحشد مع وجود الكلية العسكرية في وزارة الدفاع بالإمكان الاستفادة منها، بصراحة هيئة الحشد تظم متا يقارب الـ (٢٠٠) الف من تعداد المجاهدين فمن الاولى أن تكون هنالك اكااديمية خاصة بأبناء الحشد الشعبي، الفقرة الاخرى سيادة الرئيس أتمنى لجنة الأمن والدفاع اضافة هيئة أو قسم أو مديرية تظم أبناء الدعم اللوجستي الذي لا يقل جهادهم ودعمهم لأبناء الحشد الشعبي أثناء قتالهم وقدموا شهداء وتضحيات أثناء دعمهم لأبناء الحشد الشعبي فأتمنى أن يكون لهم داخل هذه الهيكلية قسم يضمن حقوقهم و دعمهم وجهادهم الذي قدموه أثناء القتال ضد داعش المجرم.

- النائب ياسر هاشم علي عباس الحسيني:-

السيد النائب الأول لرئيس مجلس النواب المحترم نقولها لك وبمشاعر صادقة شكراً لك لمواقفك الوطنية، شكراً لك لكل الجهود المبذولة ولاستماعك لمطالبات اخوتك في هيئة الحشد الشعبي، شكراً لك لسعيك الحثيث لتضمين قانون الانصاف لمجاهدي الحشد الشعبي، هيكلية الحشد الشعبي هي الخطوة الاولى لتمرير وتشريع قانون التقاعد لمجاهدي الحشد الشعبي، شكراً للجنة الأمن والدفاع.

- النائب يوسف بغير علوان الكلابي:-

أنا لا اعتقد أبداً أنك عندما قلت النائب ياسر الكلابي أنك أخطأت أبداً لأن في هذا اليوم أستذكر وبفخر وامام اخواني واخواتي، أخي وأبن عمي البطل الشهيد ياسر الكلابي الذي ارتقى شهيداً في أول يوم عمليات تحرير الفلوجة بعد أن أقسم أنه سوف يحررها ولو كان على دمه، كثيرين من أبناء هذا العراق من السنة والشيعة والمسيح والتركمان وكل أبناء الشعب العراقي قدموا دمائهم لأبناء هذا الوطن مفتخرين بالفتوى العظيمة لسماحة السيد السيستاني وأيضاً بمؤسسة عظيمة قادها الشهداء ابتداءً من أول شهيد من الحشد الشعبي وانتهاءً بقائده الأول وكبيره و مؤسسه أبونا الشايب الشهيد القائد الحاج (أبو مهدي المهندس).

شكراً سيادة الرئيس شكراً للأخوة والاخوات اللذين أصروا على تمريره، شكراً الى كل الكتل السياسية سنة وشيعة وكرداً، الجميع حريصين على هذا البلد والجميع حريصين على هذا القانون، سوف ننتظر منهم أن شاء الله التصويت على هذا القانون في الايام القادمة، شكراً جزيلاً.

- النائب علي يوسف حمود الموسوي:-

شكراً الى الاخوان في لجنة الأمن والدفاع على ما بذلوه من أجل اقرار هذا القانون وهو قانون مهم جداً لأنه يخدم شريحة مهمة من المجاهدين، فيه تعديلات واضافات مهمة على قانون رقم (٤٠) لسنة ٢٠١٦ الذي شرع وبشكل سريع ومستعجل و كان لا يحتوي على كثير من التشكيلات التي تمت معالجتها تشريعياً وتضامناً مع هذا القانون الحالي، وبعد أن يتم التصويت عليه نطالب وبشكل سريع اقرار قانون الخدمة والتقاعد لمجاهدي الهيئة.

- النائب رفيق هاشم شناوه الصالحي:-

الشكر للنائب الأول لرئيس المجلس على اكمال الجلسة رغم الضغط الواضح من المكونات الاخرى، الحقيقة واضحة جداً، أيضاً نشكر اللجنة لجنة الأمن والدفاع على اضافة قانون الحشد ونشكر جميع الاخوة النواب اللذين صوتوا لصالح اضافة هذه الفقرة، أيضاً نطالب رئيس مجلس الوزراء على ارسال قانون الخدمة والتقاعد لهيئة الحشد الشعبي ونحث الاخوة النواب الوطنيين للحضور يوم التصويت على هذا القانون قانون الهيكلية وشكر لكل الاخوة الوطنيين اللذين حضروا، ايضاً أذكر الشهيد البطل (أبو تحسين الصالحي) عندما ذكر كل الشهداء الوطنيين نذكر الشهيد البطل والقناص (أبو تحسين الصالحي).

- النائب اسوان سالم صادق الكلداني:-

أولاً أتقدم بالشكر الجليل لسيادة رئيس الجلسة الاخ الغيور الاستاذ (محسن المندلاوي) والسادة في لجنة الأمن والدفاع والسادة النواب اللذين حضروا واصروا على تحقيق النصاب للمضي في قانون الحشد الشعبي الذي سوف يسهم في اثبات حقوق المجاهدين الابطال اللذين حرروا هذه الارض من دنس عصابات داعش، وهذا القانون الذي يشمل جميع الاديان والطوائف والقوميات في بلدنا العزيز، اليوم نرى مقاطعة الاخوة من الكتل الكردستانية بسبب قانون الحشد الشعبي ونقول مع الأسف لولا

الاخوة المجاهدين في هيئة الحشد الشعبي لكان وجود نفس النواب ولم نكن نجلس هنا ونصوت على القوانين، لذلك نتمنى في الجلسة القادمة حضور جميع الكتل السياسية للتصويت على هذا القانون المهم واثبات حقوق ابناء الحشد الشعبي.

- السيد محسن المندلاوي (النائب الاول لرئيس مجلس النواب):-

*الفقرة ثالثاً: تقرير ومناقشة (القراءة الثانية) مقترح قانون التعديل الأول لقانون وزارة التربية رقم (٢٢) لسنة ٢٠١١ (لجنة التربية).

- النائبة سعاد جبار محمد علي الوائلي:-

تقرأ تقرير ومناقشة (القراءة الثانية) مقترح قانون التعديل الأول لقانون وزارة التربية رقم (٢٢) لسنة ٢٠١١.

- النائبة زيتون حسين مراد الدليمي:-

تكمل قراءة تقرير ومناقشة (القراءة الثانية) مقترح قانون التعديل الأول لقانون وزارة التربية رقم (٢٢) لسنة ٢٠١١.

- النائب حيدر طارق عبد لفته الحسنوي:-

يكمل قراءة تقرير ومناقشة (القراءة الثانية) مقترح قانون التعديل الأول لقانون وزارة التربية رقم (٢٢) لسنة ٢٠١١.

- النائب هدى ثامر كريم طاهر السعيد:-

تكمل قراءة تقرير ومناقشة (القراءة الثانية) مقترح قانون التعديل الأول لقانون وزارة التربية رقم (٢٢) لسنة ٢٠١١.

- النائب علي غركان عامر الدلفي:-

يكمل قراءة تقرير ومناقشة (القراءة الثانية) مقترح قانون التعديل الأول لقانون وزارة التربية رقم (٢٢) لسنة ٢٠١١.

- النائب محمود حسين مطلق القيسي:-

يكمل قراءة تقرير ومناقشة (القراءة الثانية) مقترح قانون التعديل الأول لقانون وزارة التربية رقم (٢٢) لسنة ٢٠١١.

- النائب جواد عويز زكاظ الغزالي:-

يكمل قراءة تقرير ومناقشة (القراءة الثانية) مقترح قانون التعديل الأول لقانون وزارة التربية رقم (٢٢) لسنة ٢٠١١.

- النائبة نجوى حميد محمد علي كاكه يي:-

تكمل قراءة تقرير ومناقشة (القراءة الثانية) مقترح قانون التعديل الأول لقانون وزارة التربية رقم (٢٢) لسنة ٢٠١١.

- النائبة نداء حسن ماضي الكريطي:-

تكمل قراءة تقرير ومناقشة (القراءة الثانية) مقترح قانون التعديل الأول لقانون وزارة التربية رقم (٢٢) لسنة ٢٠١١.

- النائب سالم ابراهيم كيطان العنكي:-

يكمل قراءة تقرير ومناقشة (القراءة الثانية) مقترح قانون التعديل الأول لقانون وزارة التربية رقم (٢٢) لسنة ٢٠١١.

- السيد محسن المندلاوي (النائب الاول لرئيس مجلس النواب):-

شكراً لجنة التربية.

- النائب رائد حمدان عاجب المالكي:-

قانون تعديل قانون وزارة التربية من القوانين المهمة جداً ويأتي استجابة للحاجة لدعم الكوادر التربوية والاقسام والمديريات جميعاً، سيادة الرئيس نحن تقدمنا تقريباً مجموعتين من المقترحات المكتوبة خاطبنا فيها لجنة التربية وتتضمن مجموعة من الملاحظات والمقترحات التي تلقيناها من خلال ندوات و ورش عقدت في محافظاتنا مع نقابة المعلمين و مع مديرية التربية، دائرة الشؤون النيابية/قسم تنظيم الجلسات

وهذه المقترحات حقيقةً والملاحظات ليست فقط تتعلق بحقوق الموظفين في وزارة التربية وإنما بدعم التشكيلات الادارية الموجودة في الوزارة، طبعاً نحن نؤكد على قانون مضاعفة الخدمة الوظيفية، تضمنين هذه الفقرة في مقترح التعديل وكذلك زيادة التخصيصات بالنسبة لموظفي وزارة التربية ليس فقط التربويين وإنما أيضاً الاداريين وكذلك سيادة الرئيس معالجة موضوع العقود في التربية وتنشيتها وسائر الحقوق المتعلقة و أيضاً حتى محو الأمية هنالك طلب وحاجة ومقترحات لمعالجتها، العلاقة بين الاشراف التربوي ونقابة المعلمين، ملاحظات كثيرة سيادة الرئيس نحن سوف نزود فيها اللجنة بشكل مكتوب.

- النائب سعاد عبد الحسين زبون المالكي:-

وردنا كتاب من جنابكم السيد النائب الأول بخصوص اضافة العقود وتثبيت العقود الى القانونية، نود الاشارة الى أنه من أولى مهمات لجنة التربية وعزمها المتواصل هو تثبيت العقود سواء عقود الامن الغذائي أو الـ (٥٠) ألف أو الـ (١٥٠) ألف أو عقود العشرين كل العقود ٢٠/٢٠ كل العقود نحن ماضون أن شاء الله الى تثبيتها ولكن الجميع يعلم أن هذا التثبيت ألا وفق قانون الموازنة، ليس بالإمكان، فالآن سيدي الرئيس عملنا لكم كتابين، كتاب الى اللجنة المالية و كتاب الى جنابكم من أجل المطالبة بإدراج فقرة لتثبيت العقود في موازنة ٢٠٢٥ أو ٢٠٢٦.

- السيد محسن المندلاوي (النائب الاول لرئيس مجلس النواب):-

السيدات والسادة النواب، شكراً لجنة التربية، فقط بخصوص الذي ذكرته السيدة سعاد يعني على وزيرة المالية تثبيت العقود في بغداد التابعة لـ ٢٠/٢٠ الذين مضى على خدمتهم أكثر من سنتين حسب القرار رقم ٣١٥، على وزيرة التربية اثبات، الذي تقول عليه الست سعاد ضروري الاخوة النواب يتابعوه مع وزيرة المالية.

- النائب محمد جاسم محمد علي الخفاجي:-

شكر وتقدير الى لجنة التربية حقيقة على هذا النصاب وتعاون كافة السادة النواب والاستمرار في الحضور وعدم انكسار النصاب للمضي في هذا القانون لوزارة التربية، السادة النواب أنتم ذكرتم ان وزير التربية حضر الاجتماع وكان لديه مشكلة واعتراض على قضية الجنبه المالية وعدم توفر السيولة المالية، أنا أقول حتى لا تكون القضية شكلية نضمن بعد تصويت القانون بإذن الله عدم طعن الحكومة بالإمكان ان المادة تنص على ان تعطى صلاحية لمجلس الوزراء يعني لا نقول (٣٠٠) نقول على مجلس الوزراء هذه المخصصات المقطوعة عند الحاجة أما اذا تطلبت الظروف الإقتصادية والتضخم المالي في البلد، هذه نفس المادة الموجودة في قانون رواتب موظفوا الدولة فيكون الزام صلاحية لمجلس الوزراء حتى تكون المادة نافذة لجلسة واحدة ان يضاعف هذه المخصصات أو يزيدها اكثر لسد الحاجة هذه القضية مهمة جداً لان ان لم نستحصل موافقة الحكومة ربما تتحاس هذه القضية، النقطة الأخرى مثلما ذكرتم في التقرير ببعض التدخلات التي تتعلق بالموظفين الإداريين وغيرهم شكراً لكم ونحن معكم ان شاء الله.

- النائب عدنان عاشور عدنان الجابري:-

في البدء أحيي شجاعة وإصرار لجنة التربية ولجنة الأمن والدفاع لإصرارهم على القراءة الثانية لقانون الحشد الشعبي وأيضاً قانون التربية، وشكراً للجهود المبذولة لهاتين اللجنتين وأيضاً شكر موصول لكل السادة النواب اللذين بقوا في قاعة المجلس لغرض إكمال النصاب القانوني لقراءة هذين القانونين المهمين.

النقطة الثانية: نتمنى من السادة النواب ورئاسة المجلس ان تصر أيضاً على عقد جلسة بنصاب مكتمل لغرض التصويت على هذين القانونين وايضا لرؤساء الكتل السياسية على حث السادة النواب على حضور الجلسة المقبلة لغرض اتمام هذين القانونين، لدي فقط ملاحظة فنية الى لجنة التربية، أنا طالبت بكتاب رسمي لتعديل المادة (٣٦) ن القانون لغرض استحداث

مديريات عامة، كانت الإجابة من اللجنة ان المادة (٣٦) أولاً عالجت هذا الموضوع بفتح أقسام بصلاحيات مديريات عامة، أنا اتحدث عن محافظات مكتظة مثلاً، لدينا محافظة (البصرة) (٣٠٩٣) مدرسة على مديرية عامة واحدة الملاك (١١٨) ألف موظف، المسافة ما بين الأقضية أكثر من (١٢٠) كم المعلم أو الموظف الذي يحتاج للذهاب الى المديرية العامة للتربية يحتاج يقطع مسافة (١٢٠) كم، ارجو النظر بتعديل المادة وإعطاء هيئة الرأي صلاحية استحداث مديريات عامة وليست اقسام فقط بصلاحيات محدودة.

- النائب هادي حسن مرهيج السلامي:-

حقيقة نتحدث بسرعة بخصوص موضوع مهم جداً، كلنا مع هيئة الرئاسة ولجنة التربية في تثبيت العقود وهي حقوق مشروعة، اضافة الى ذلك موضوع عقد يتعلق بقسم المتبرعين للأراضي للمدارس الذين لهم عقود عدد (٢) متأخرة جداً الإسراع في اكمال العقود المتبرعين للأراضي شيء مهم جداً، اضافة الى موضوع مضاعفة الخدمة فب المناطق الريفية وكذلك اضافة موضوع احتساب الخدمة المجانية وكذلك مواضيع التي تتعلق بالمخصصات.

- النائب عادل حاشوش جابر الركابي:-

ابتداءً هذا القانون في غاية الأهمية، شكراً للجنة الموقرة على جهودها انا لدي بعض الملاحظات المهمة السيدة رئيسة اللجنة، ابتداءً الذي يريد ان يهتم ببناء بلد بكل قطاعاته علينا الإهتمام في قطاع التربية هذا موضوع اساسي، الملاحظات التي أود التكلم بها الآن.

أولاً: تفعيل قانون المعلمين، نحن لدينا قانون فيه فقرات كثيرة لم يفعل وإنما شبه مهمل مع الأسف. الموضوع الآخر: اتمنى اضافة مخصصات اسمها مخصصات تربوية على اقرار مخصصات الخدمة الجامعية غير (٣٠٠) ألف أي (٦٠٠,٧٠٠) ألف ليس فيها منفعة تخدم معلم يخدم في مناطق ناهية، كذلك زيادة مخصصات الزوجية والأطفال، موضوع سن التقاعد بالنسبة الى قطاع التربية طبعاً هو يخدم كل موظفي الدولة العراقية، نتمنى من اللجنة القانونية المضي في قانون التقاعد تعديل قانون التقاعد وإرجاعه من (٦٠ إلى ٦٣) حتى يشمل به منتسبي القطاع التربوي، أيضاً موضوع الضمان الصحي ما هو مصيره؟ صدر قانون وإلى الآن لم يفعل الضمان الصحي الى لجنة التربية، أيضاً موضوع المدارس، الإدارات المدرسية ينفقوا من أموالهم الخاصة من رواتبهم نفقاتهم البسيطة الصيانة والتنقل والإيفاد ومن المفروض يكون هناك تخصيص مبلغ مقطوع لكل مديرية تربية في كل المحافظات، الموضوع الآخر موضوع العقود، الدكتور (سعاد) اكدت عليه أيضاً تثبيتهم، موضوع المتبرعين بنص صريح بقانون الموازنة الثلاثية المتبرعين الى القطاع الصحي والقطاع التربوي الى الآن معطل في وزارة المالية.

- السيد محسن المندلاوي (النائب الأول لرئيس مجلس النواب):-

تابعوا مع وزارة المالية على هذه القوانين.

- النائب زهير شهيد عبد الله الفتلاوي:-

نشكر لجنة التربية على اصرارها على إمرار هذا القانون وأيضاً لجنة الأمن والدفاع على قانون الحشد الشعبي، لدينا قانون حماية المعلم رقم (٨) لسنة ٢٠١٨، هذا القانون يجب اعادة تفعيله لدينا في المادة (٦) (أولاً).

أولاً- على وزارة الإسكان والبلديات تخصيص قطعة أرض للمعلم والمدرس والمشرف والمرشد التربوي مع تخصيص قرض عقاري لمن لم يستفد سابقاً.

ثانياً- يستثنى المعلم والمدرس والمشرف والمرشد التربوي عند تخصيص قطعة الأرض من شرط مسقط الرأس، وتراعى أماكن سكنهم عند التخصيص، طبعاً هذه المادة (٦) (أولاً) المحافظين لم يؤخذوا به خاصة في محافظة (كربلاء) المقدسة، بالرغم من استحصال موافقة الأمانة العامة لمجلس الوزراء.

أيضاً لدينا مقترح الإهتمام بمعلم الصف الأول الابتدائي، هذه ملاحظة مهمة يجب ان تأخذ بها اللجنة وتعمل مادياً ومعنوياً مع اعتماد معلم مساعد لأداء الواجبات بالنسبة للتلاميذ دعماً للعملية التربوية، أيضاً إكمال كافة العقود الوزارية وعقود المحافظة العقود التربوية وتمويل هذه العقود والعمل على تثبيتهم، طبعاً إلى الآن العقود بدون رواتب مضى عليهم خمسة أشهر بدون رواتب، عقود التربية تسعة أشهر بدون رواتب.

- النائبة سعاد جبار محمد علي الوائلي:-

سيادة النائب خاطبنا وزارة المالية قالت وزارة المالية ان كل محافظة على حدا الظاهر يعني ليس على الجميع.

- النائب حسين علي حسن السعبري:-

أولاً شكرنا لجنابكم الكريم للإستمرار بهذه الجلسة والإصرار على إقامة هذه الجلسة، كذلك شكرنا الى السادة النواب الذين بقوا حتى تستمر الجلسة وحتى تُقرأ هذه القوانين المهمة، شكر موصول الى لجنة الأمن والدفاع لقراءة قانون الحشد الشعبي ومن خلال هذا المكان نقول للإخوة السادة النواب والكتل التي لم تحضر (وهل جزاء الإحسان إلا الإحسان) نتمنى من السادة أن يسجلوا موقف وطني مشرف أمام هذه الأرواح وهذه الدماء، شكر موصول إلى لجنة التربية والتعليم لقراءتهم هذا القانون وبسرعة جيدة جداً تعتبر اليوم في قوانين مجلس النواب، ولدي موضوعين اود التكلم مع السادة النواب.

الموضوع الأول: لدينا محاضرين وإداريين منقطعين، هؤلاء الناس للظروف القاهرة خدموا البلد خدموا العملية التربوية مجاناً انقطعوا بسبب هذا الظرف، نتمنى من الإخوة في اللجنة ملاحظة هذا الموضوع والتأكيد على هذا الموضوع، والمواضيع الأخر سوف نقدمها لكم بالتواصل مع الإخوة التربويين.

- النائب حيدر محمد حبيب السلامي:-

حقيقةً موضوع تحسين الوضع الإقتصادي واستقرار الوضع الإقتصادي للتربوي شيء مهم جداً، ونحن كلنا أبناء هذا البلد نذكر في السابق كيف كان المستوى الإقتصادي للتربوي، بحيث كانوا معلمينا سابقاً كنا جميعاً نسمع ان في كل عطلة هم يسافروا خارج البلد ومبسوطين مع المؤشر والأداء الجيد للواقع التربوي سابقاً، إذاً كان موضوع تحسيت الواقع التربوي يعتمد على تحسين الوضع الإقتصادي للتربوي، بالتالي نحن نشد على يد اللجنة أن تمضي بأفضل ما يمكن لإستقرار الوضع الإقتصادي للتربوي، نعم شكراً جزيلاً كثير من الأمور مثبتة لكن أيضاً نريد خطوات أقوى خصوصاً للمحاضرين المجانين، ضروري إنصافهم وكذلك هناك محاضرين انقطعوا مثل ما ذكروا السادة النواب، ضروري جداً يثبت حتى ممكن اعادتهم وتثبيتهم على الملاك.

- النائب محمد عبد الامير عبد الحسين عنوز:-

بالنسبة الى القانون وتعديله لا نريد ان نكرر على اهميته وضرورته، لكن لدي اضافة على مقترح بعض التربويين من حملة الشهادات العليا يقال ان يكون هناك الترقية تتم عبر الجامعات التي موجودة في المديريات العامة في التربية، محافظات نفسها وأنا اعتقد مهمة كي لا يكون هناك تعقيد مع وزارة التعليم العالي والتقييمات في هذا المجال.

الأمر الآخر: الذي نريد ان نشبه ان التقرير يعني أربع أو خمس جهات لم يتم مفاتها، وأنا أعتقد انه كالتشريع ان يتم مفاتها كل جهة نقابات مجلس الدولة وغيرها، ناهيك عن ذكر لجنة واحدة من أصل (٢٥) لجنة لم يتم مفاتها في مناقشة

هذا الأمر لا اللجنة القانونية ولا اللجنة المالية، علماً أن هذا القانون في تعديلاته فيه جنبه مالية كيف سنصدم في هذه الحالة ونحن نطالب في الإسراع في التشريع، يفترض كان ان تهيأ اللجنة كل هذه الآراء والموافقات كي نمضي فيها بشكل طبيعي ونستجيب للحاجات التربويين جميعاً، من عقود وغير عقود.

- النائب ارشد رشاد فتح الله الصالحي:-

السادة السيدات في لجنة التربية يجب ان تعرفوا بأن بعض المحافظات فيها دراسات قومية، والدراسات القومية عربية تركمانية كردية حتى سريانية، الذي حصل في محافظات كركوك ان البعض من الذي تم تعيينهم بوقت متأخر خدموا عشرة سنوات وأحيلوا الى التقاعد، هؤلاء كانوا محاضرين مجانيين سابقاً لكن عند احالتهم الى التقاعد مع العلم خدم اكثر من عشرة سنوات أو خمسة عشرة سنة، لذلك ينبغي اضافة المحاضرين المجانيين الذين خدموا وتأخر تعيينهم على الملاك الدائم ان يعتبرون دائمين حتى تضاف خدماتهم الى سن التقاعد هذه نقطة. النقطة الثانية: بالنسبة الى المشرفين التربويين، أجور النقل إلى الآن لم يصرف لهم في المحافظات المشرف التربوي يذهب الى القرى والأرياف وإلى الآن لم يتم تثبيتهم، في نفس الوقت لدينا مقترح بخصوص التعيينات عندما نأتي الى الملاك التربوي ليس من المعقول خريج معهد المعلمين أو دار المعلمين منذ عام ٢٠١٠ نحن نعودهم في التعيين كمحاضرين مجانيين أو كعقود لكن أصحاب المعارف أو بعض الأطراف التي دخلت تم تعيينه خريجي لعام ٢٠٢٢ / ٢٠٢٣ ويبقى الفقير الى الآن يريد ان يسجل اسمه كمحاضر مجاني لا يجد الوسيلة المناسبة ان يكتب نفسه محاضر مجاني، لذلك أنا أدعو الإخوة في اللجنة ان يقوموا في زيارة الى محافظة كركوك وتطلعون على هذه الأمور.

- النائبة دنيا عبد الجبار علي الشمري:-

نشكر لجنة التربية على عطائها المتواصل والدائم في انجاز هذا القانون ان شاء الله يتم التصويت عليه في الأيام القليلة القادمة، موضوع مهم أود التأكيد عليه هو.

أولاً: اضافة الخدمة الى كبار السن في المناطق النائية، ويكون احتساب الخدمة في أثر رجعي لكبار السن الذين أُحيلوا الى التقاعد لأن هذه الخدمة سوف تخدمهم في هذا الموضوع.

ثانياً: احتساب الشهادات وحسم هذا الملف، خاصةً بعد صدور الموافقات الأخيرة لمعالي وزير التربية ولم يبق سوى الفئة القليلة، واحتساب الشهادات من الأمور المهمة كون انهم من يؤكدون ويبينون المجتمع ويؤكدون على السير في العملية التربوية.

- النائبة ابتسام هاشم عبد حسين الهلالي:-

بداية اقدم شكري وتقديري الى السيد رئيس الجلسة (محسن المندلاوي) على انصاف شريحة مهمة ومجاهدي الحشد الشعبي والمضي في القراءة الثانية، ونطالب كل أعضاء المجلس ان شاء الله في الإسراع بالتصويت على هذا القانون هذه النقطة الأولى.

نشكر لجنة التربية على الجهود المبذولة، قانون مهم لا يحتاج الى ان نمضي في التعديل، لكن هناك بعض التعديلات المهمة بالنسبة الى التثبيت تم طرحه من قبل الإخوة.

الطلب الثاني المادة (٦) المذكورة في التقرير ان مخصصات لمدرسي لمدارس الوقف الشيعي، نطالب أيضاً اضافة ذلك من حد مدارس الى الممارس الحكومية حتى أيضاً يكون في هذا المجال، نقطة اخرى مهمة، احتراماً الى المعلم الذي علمنا حرف يجب ان يحصل على قطعة أرض هذه يجب أن يُضمن، اليوم الذي لديه خدمة (١٠) سنوات في الدوائر الأخرى من لديه

خدمة (٥) سنوات يستلم قطعة أرض، لكن المعلم (١٠) سنوات اليوم لا يستلم، اضافة الى ذلك المتقاعد (٤٠) سنة يخدم العملية التربوية إلى الآن (٥٠/٤٠) سنة ليس لديه قطعة أرض، يجب أن تراعى هذه الشريحة.

- النائب فراس تركي عبد العزيز المسلماوي :-

بداية اتقدم بالشكر والتقدير لكم جميعاً، دعماً وتأييداً للتربويين لمقترح التعديل الأول لقانون وزارة التربية، هذا التعديل يعد خطوة مهمة على طريق الإصلاح التربوي والحقيقي حيث يهدف الى تطوير البنية القانونية النازمة لعمل وزارة التربية، بما ينسجم مع التحديات الراهنة ويواكب الحاجات الملحة في المرحلة المقبلة من بناء الإنسان، لذا اصبحت الحاجة ملحة لإعادة النظر في بعض مواد هذا القانون النافذ بما يعزز استقلالية العمل التربوي، ويدعم الكوادر التعليمية ويرتقي بمستوى الأداء الإداري والتربوي للمؤسسة التعليمية، وفي هذا المسار نوجه تحية تقدير واعتزاز لكل التربويين والتربويات في العراق، الذين واصلوا اداء رسالتهم النبيلة رغم كل الظروف مجاناً وغيرها، ونهنئهم بهذه الخطوة القانونية التي نأمل ان تقضي الى المزيد من الدحر والتقدير لهم على جهودهم.

- النائب علاء صباح مرعي الحيدري:-

المحور الذي نريد طرحه بصراحة، البصرة تستغيث في الخيرين من أمثالك، واقعاً اليوم البصرة تستغيث ليس من المعقول الآن نحن اليوم ممثلو الشعب ننتظر البصرة تموت ونحن ننظر لها، المد الملحي ولأول مرة بتاريخ البصرة يصل الى مستويات عالية من الأملاح، الماء في البصرة حتى لاستخدام الغسل غير صالح وغير صالح الى الشرب، بالتالي نحن جمعنا تواقع نيابية تجاوزت (٥٠) نائب لتشكيل وفد نيابي لزيارة محافظة البصرة والمحافظات الجنوبية (ميسان- الناصرية) للوقوف على هذه الأزمة القاتلة، اليوم البصرة التي تورد الموازنة أكثر من ٩٠% ليس فيها ماء، والحكومة الاتحادية عاجزة عن ايجاد حل لمشكلة المد الملحي في محافظة البصرة، بالتالي نطلب من جنابك الموافقة على تشكيل وفد نيابي بناءً على تواقع نيابية ايجاد أو استبدال غرفة عمليات في محافظة البصرة للوقوف وحل هذه الأزمة.

- النائب هيثم عبد الجبار محمد فهد الزركاني:-

سيادة الرئيس مثل ما تفضل به النائب (علاء الحيدري) البصرة اليوم على المحك إما أن تحترق البصرة وأما أن يباد البشر بسبب تلوث المياه الذي وصل الى حد لا يُطاق، نحمل الحكومة المركزية والحكومة المحلية لعدم الاكتراث للأهمية الكبرى، لاعتبار اليوم الحكومة المركزية تأخرت في التعاقد الى ما بعد سنتين بعد اكتمال الدراسات من قبل الشركة الاستشارية النمساوية اكتملت كل الدراسات منذ عام ٢٠٢٣ الشهر الثامن تحديداً لكن الحكومة دائماً ما تؤخر لإنجازات وخدمة المواطن الى أغراض انتخابية ما هو ذنب المواطن البصري وفي الجنوب أيضاً (الناصرية- ميسان) وصلت الى حد ان شحة المياه لا تُطاق هذا فضلاً على ان تكون المياه شبه ملوثة وقاتلة الى الحيوانات فضلاً على انها تكون قاتلة الى البشر، لا تصلح حتى الى الزراعة أيضاً اضم صوتي الى باقي النواب الموقعين (٥٠) نائب عقد مجالس الوزراء جلساتهم في البصرة، وأيضاً لا بأس في ان تكون هناك جلسة نيابية في محافظة البصرة لأهمية هذه المشكلة.

- السيد محسن المندلاوي (النائب الأول لرئيس مجلس النواب):-

هذا ضروري جداً.

- النائب امير كامل محمد المعموري:-

حذاري من مسألة التسويق بمطالب المتظاهرين التربويين الذي حدثت قبل (٣) اشهر وانتم على علم واطلاع، اغلب المطالب لم تحقق سواء كانت في الخدمة المجانية أو القطعة السكنية أو المخصصات المالية للإدارات النثرية أو كذلك مخصصات

النقل، فعملية التسوية موجودة رغم كانوا جميعهم في الشارع وحصلوا على وعود من السلطة التشريعية وكذلك الجهة التنفيذية، لكن لغاية الآن لم تصدر قرارات بالخدمة المجانية ولم تصدر قرارات بالقطعة السكنية ولم توزع لغاية الآن، كذلك فيما يخص ممن تبرعوا بالقطع السكنية، اخواني اعضاء اللجنة الذين تبرعوا لغاية الآن لم يحصلوا على مستحقاتهم ولم يتم تسجيل هذه الاسماء خلافاً لقانون الموازنة الاتحادية، فبالنتيجة هذا القانون اذا شرع فيه جنبه مالية، ان لم توافق بالقراءة وزارة المالية لغاية لا تنفذ، حتى نضمن تطبيق المواد وحقوق التربويين لا بد أن تحصلوا على كتاب من وزارة المالية ورئاسة الوزراء بتطبيق الفقرات التي فيها جنبه مالية بحصولهم على حقوقهم كاملة وخاصة المالية.

- النائب نداء حسن ماضي الكريطي:-

سوف نقوم برفع كتاب الى رئيس الوزراء وليس الى وزارة المالية لأن وزارة المالية سوف تعتذر لأنه لا توجد سيولة لصرف هذه المستحقات الآن، ولا كذلك مثل ما تفضل به دكتور (عادل) بأن تكون على جداول الموازنة بالتعديل ايضاً بالتعديل سوف يكون هذا وإنما موافقة رئيس الوزراء مباشرة في سبيل أن تتحقق هذه المطالب.

*** الفقرة سادساً: تقرير ومناقشة (القراءة الثانية) مقترح تعديل قانون مجلس النواب وتشكيلاته رقم (١٣) لسنة ٢٠١٨ . (اللجنة القانونية).**

- النائب يوسف بعير علوان الكلابي (نقطة نظام):-

نقطة النظام تتعلق بالنظام الداخلي، امامك سيادة الرئيس تواقع اكثر من (٥٠) نائب نطالب فيها هيئة الرئاسة لغرض تشكيل لجنة للذهاب الى محافظة البصرة، اللسان الملحي وصل الى محافظة العمارة، الوضع المائي في البصرة خطير، السيد الرئيس جميع الذي نريده الأذن من هيئة الرئاسة لذهاب اللجنة الى محافظة البصرة للوقوف على اشكالية المياه.

- السيد محسن المندلاوي (النائب الاول لرئيس مجلس النواب):-

موافقين شكلوا لجنة، أنا ابلغت النائب (علاء الحيدري) شكلوا لجنة مجموعة من النواب (٢٠) نائب (٣٠) نائب واذهبوا.

- النائب امل عطية عبد الرحيم الناصري:-

من الضروري جداً تفعيل قانون المعلم لأنه فيه العديد من الفقرات التي تخص المعلم من ناحية حقوقه وحمايته وحماية أمنه وشخصيته، سواء قطع ارض أو مخصصات، لدينا مجموعة من المحاضرين المجانيين في محافظة ذي قار هؤلاء خدموا العملية التربوية مجاناً عدة سنوات ولكن لأسباب وظروف قاهرة منعتهم من الاستمرار في الخدمة، هؤلاء رواتبهم محفوظة في قانون الامن الغذائي، وعليه اتمنى من لجنة التربية أن تتابع قضيتهم وان تتابع عودتهم الى التعليم لأنهم اناس ظلموا بسبب جائحة (كورونا)، هناك قانون هو قانون تقاعد هيئة الحشد الشعبي نلاحظ يشار الى فقرة تعديل قانون تقاعد هيئة الحشد الشعبي وفي الحقيقة هذا قانون كامل من المفترض الآن نصوت عليه.

- النائب محمد جاسم محمد علي الخفاجي:-

- يقرأ تقرير مقترح تعديل قانون مجلس النواب وتشكيلاته رقم (١٣) لسنة ٢٠١٨ .

- النائب رائد حمدان عاجب مالكي:-

يكمل قراءة تقرير مقترح تعديل قانون مجلس النواب وتشكيلاته رقم (١٣) لسنة ٢٠١٨ .

- النائب محمد عبد الامير عبد الحسين عنوز:-

يكمل قراءة تقرير مقترح تعديل قانون مجلس النواب وتشكيلاته رقم (١٣) لسنة ٢٠١٨ .

- النائب حسين علي حسن السعيري:-

أن التقرير المقدم من قبل اللجنة القانونية جاء مخالفاً لأحكام المادة (١٣٧/ ثانياً) من النظام الداخلي لمجلس النواب، حيث جرى عرض تقرير اللجنة قبل الطلب من أعضاء المجلس تقديم مقترحاتهم، في حين انه لا يجوز عرض التقرير إلا بعد استلام المقترحات، كما ان النسخة الموزعة للأعضاء في القراءة الاولى في الشهر السابع من العام الماضي والمنشورة الآن في كروب أعضاء المجلس في (الواتس اب) ليست نفس النسخة تمت قراءتها، لذلك اقترح ان يتم تأجيل قراءة التقرير الخاص بمقترح قانون التعديل الاول لأهمية هذا القانون وهو قانون مجلس النواب.

- النائب مصطفى جبار سند المرياني:-

مداخلتي تخص قانون الحشد (الهيكل) لأن هو في القانون التقاعد الذي ينتظروه المنتسبين، في البدء اقدم شكري لكم السيد رئيس الجلسة الاستاذ (محسن المندلاوي) على ادراج الفقرة وكذلك اقدم الشكر الى لجنة الأمن والدفاع اللجنة المختصة وكل من ساهم بأدراج هذا القانون رغم اعتراض السفارة الامريكي على ادراج قانون الحشد الاول الخدمة والتقاعد، في وقت نسجل عتبنا على انسحاب بعض الكتل بعد ادراج قانون الحشد وقانون مجلس الخدمة والتصويت على رئيس مجلس الدولة، لكن عتبنا الاكثر على اخواننا الشيعة بصراحة نحن الاغلبية داخل مجلس النواب ولكن لا يوجد حضور، ولو يوجد حضور حدثت اكثر من مرة باستشهاد (ابو تقوى) و (ابو باقر) والحرب التي حدثت بين ايران والكيان، اكثر من مرة كان يحدث رأي عام في الشارع وضغط ولكن نأتي الى البرلمان لا يوجد حضور، حدث استهدافين على هيئة الحشد من قبل الامريكان الاول فيما يخص الرواتب والتأخير الذي حدث والإرباك والتحذير الذي اتى من السفارة الامريكية من الخزنة بإيقاف أو معاقبة الشركات التي تتعامل مع الحشد، اما الاستهداف الثاني هو ضغطهم على القوى السياسية بعدم تشريع قانون الخدمة والتقاعد، ارجو ان يكون موقف من مجلس النواب والقوة السياسية من تدخل السفارة الامريكية .

- النائب مصطفى خليل نصيف الكرعوي:-

اود الاشارة الى قضية مهمة والاخوة في اللجنة القانون الى ابراز دور المعارضة داخل مجلس النواب، حقيقة هذه حالة صحية تعتبر في كثير من مجالس النواب في العالم، كانت هناك زيارة الى مجلس الأمة التركي وتم ملاحظة المعارضة السياسية لها مقاعد مخصصة داخل مجلس النواب وتعد جلسات داخل المجلس لمناقشة الدور الحكومي ودور القوى السياسية التي تشكل الحكومة، بالتالي عمل توازن داخل مجلس النواب في قضية التشريعات والقوانين وحتى موضوع الرقابة، فأتمنى من اللجنة القانونية ان يطورون او يضعون نصوص تخص المعارضة السياسية داخل مجلس النواب وتنظم جدول بحضور بعقد جلسات برئاسة لجان مهمة واهمها لجنة النزاهة ولجنة التخطيط الاستراتيجي مثلاً باعتبار هذه اللجان دورها الرئيسي هو المراقبة داخل مجلس النواب، فأتمنى الالتفات الى هذه القضية وان يكون ضمن التشريع شيء يخص المعارضة السياسية بتقييم الاداء وعمل التوازن السياسي.

- النائب حيدر محمد كاظم المطيري:-

اطلب من هيئة الرئاسة الالتزام بالنظام الداخلي المادة (١٨) وهي نشر الحضور والغياب وخاصة كان النصاب مكتمل والجلسة كاملة ثم تم الانسحاب بعد ما تقدمت ورقة لإدراج قانون الحشد الشعبي والتصويت على مجلس الخدمة العامة الاتحادي، فأطلب الالتزام بهذا النظام بنشر الحضور والغياب، اما موضوع النظام الداخلي فنحن مرة اخرى على تمكين قوى المعارضة التي لا توالي الحكومة وإنما تتبنى النقد البناء لتقييم العمل النيابي يجب تمكينها في تشريع النظام الداخلي وعلى

اللجنة القانونية اخذ هذا الموضوع بنظر الاعتبار لمصلحة البلد، وبسط مثال على هذا الامر أن نحن لدينا عدة استجابات لم تمضي بسبب هذا الامر، يجب ان تكون هناك معارضة بناء داخل مجلس النواب لتصحيح العمل النيابي والرقابي.

- النائب سعد عواد ناصر التوبي:-

نحن في طور تعديل قانون مجلس النواب يجب أن نتطرق الى فترتين أن المهمة الاساسية الى مجلس النواب الذي هو الدور التشريعي، الدور التشريعي المهم في اقرار القوانين المهمة منها قانون الحشد وقانون التربية وقانون تعويض المتضررين والقوانين التي مضت وتكفلت بها اللجان المختصة، هذا شيء مثنى لدى المتابعين المواطنين الذين يتابعون الدور التشريعي للبرلمان، لكن يجب ان نسلط الضوء على الدور الرقابي لمجلس النواب، في وطن يمتلك المؤهلات الكبيرة فيكون في مقدمة الدول يفتر الى موضوع الكهرباء الذي لا يكفي الى ساعات هذا الموضوع مهم جداً وفيه اشارة مهمة اذا يكون لدينا هناك استضافة الى وزير الكهرباء في ظل الموازنات التي حددناها موازنة ثلاثية خصصنا مبالغ كبيرة لوزير الكهرباء إلا انه اعتقد كتلة اشرافه كانون قدمت طلب استجواب الى رئاسة البرلمان لكن لغاية الان لم ينظر في هذا الاستجواب، الذي ارجوه من سيادتكم ونحن كلنا ثقة كبيرة بشخصك الكريم سيادة النائب الاول السيد (محسن المندلاوي) حقيقة ما تمتلكه من شجاعة أن يكون في مقدمة جلسات القادمة أن يكون استجواب وزير الكهرباء لما تعانيه محافظاتنا الجنوبية ومحافظات المتشئ بالخصوص، والآن مظاهرات في محافظة المتشئ تعاني من نقص الخدمات ومن نقص الكهرباء بالتحديد.

- السيد محسن المندلاوي (النائب الاول لرئيس مجلس النواب):-

السيدات السادة النواب شكراً جزيلاً، شكراً الى اللجنة القانونية، شكراً الى لجنة الأمن والدفاع، شكراً الى لجنة التربية، اشكر حضوركم وصمودكم لإكمال جلسة اليوم ونلتقي الاسبوع القادم، رفعت الجلسة.

رفعت الجلسة الساعة (٥:١٥) عصراً.

**

*